المملكة المغربية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰ ⵙⵓⵎⴰⵔ
ⴰⵏⵎⵙⵙⵉ ⴰ ⵜⵙⵍⵉⴰ

الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023 - 2026

"مغرب الريادة والرفاه والقيم"

البرنامج 1.1:

التمكين الاقتصادي والريادة

وثيقة تركيبية

دجنبر 2023

المحتوى

تقديم 5

1. التمكين الاقتصادي للنساء: وضعية متباينة 8

2. الإطار المرجعي للبرنامج 1.1 10

الإطار المفاهيمي للتمكين الاقتصادي للنساء 10

الإطار الدستوري والقانوني 11

على المستوى المؤسساتي 12

على مستوى الالتزامات الدولية 13

3. الإطار المنطقي للبرنامج 1.1 14

ملخص الإطار المنطقي 14

عناصر مفصلة للإطار المنطقي 14

موجز تدابير البرنامج 1.1 17

4. ميزانية البرنامج 1.1 19

المنهجية المعتمدة 19

برنامج العمل وميزانية البرنامج 1.1 20

5. منظومة الحكامة والقيادة 22

الهيكلة المؤسساتية للتنسيق والقيادة 22

آلية التوطين الترابي 24

آلية التتبع والقيادة 25

6. تدابير البرامج 1.1 28

المجال 1: التربية والتكوين 29

المجال 2: التشغيل والريادة 33

المجال 3: المبادرة المقاولاتية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني 36

المجال 4: دعم النساء بالوسط القروي وفي وضعية هشاشة 39

المجال 5: بيئة محفزة ومستدامة 42

لائحة الرسومات والجداول 47

تقديم

سجل المغرب تقدما مهما خلال العقدين الماضيين في مجال حقوق الإنسان، والمساواة بين النساء، والرجال، وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، لا سيما على المستويين القانوني والمؤسساتي.

إن المسار نحو تعزيز دولة القانون، وإرساء ديموقراطية تشاركية، واحترام الحقوق الأساسية للنساء، أصبح لا جدال فيه، ولعل مجموع الأوراش المهيكلة المفتوحة في هذا الشأن، خير دليل على الإرادة السياسة القوية من أجل النهوض بالمساواة بين النساء والرجال.

وهي الإرادة التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يعبر عنها في العديد من خطاباته السامية، وخاصة الخطاب الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش المجيد بتاريخ 30 يوليو 2022، والذي أعلن فيه جلالته على:

«إن بناء مغرب التقدم والكرامة، الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية.

لذا، نشدد مرة أخرى، على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية، في كل المجالات.

وقد حرصنا منذ اعتلائنا العرش، على النهوض بوضعية المرأة، وفسح آفاق الارتقاء أمامها، وإعطائها المكانة التي تستحقها»

وقد مكنت مختلف الأوراش والإصلاحات التي قامت بها بلادنا من معالجة بعض مظاهر اللامساواة، وتحسين وضعية المرأة، وذلك من خلال ما وفرته من فرص للنساء من أجل تحسين مشاركتهن في مختلف المجالات المتعلقة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، ما تزال حظوظ النساء المغربيات أقل مقارنة بالرجال، سواء من حيث المشاركة في الدورة الاقتصادية، وسوق الشغل، أو الولوج للحقوق، والخدمات، ووسائل الإنتاج والتمويل. ولم تتمكن المشاريع العديدة التي وضعتها الحكومة في عدة مجالات (التعليم والتكوين، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ودعم خلق فرص العمل، وما إلى ذلك) من عكس المنحى التنازلي الذي عرفه معدل نشاط المرأة بالمغرب منذ عام 2000.

وبهدف معالجة هذه التحديات المختلفة، وضعت الحكومة إطارا استراتيجيا للمساواة: **«مغرب الريادة، والرفاه، والقيم»**. ويوفر هذا الإطار رؤية استراتيجية للمساواة والمناصفة بين النساء والرجال، بما يتوافق مع التزامات المغرب الدولية في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز

ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة 2030، وخاصة الهدف الخامس، وأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، ومنهاج بيجين، والتوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، الذي يطمح إلى الرفع من معدل نشاط المرأة إلى 45% بحلول عام 2035.

وإلى جانب ذلك، تعزز المشهد المؤسساتي المغربي بآلية جديدة للقيادة والتنسيق في مجال النهوض بوضعية المرأة، ويتجلى ذلك في اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي يرأسها السيد رئيس الحكومة. وقد تم إحداث هذه اللجنة بمقتضى المرسوم رقم 2.22.194 المؤرخ في 20 يونيو 2022. وتضم في عضويتها، بالإضافة إلى القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية، ممثلي جمعيات الجهات، والعمالات، والأقاليم، والجماعات، والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني.

وانسجاما مع الإطار الاستراتيجي للمساواة، واصلت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مسار إعداد **الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023 - 2026**. وقد تم إعداد هذه الخطة في إطار اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبتشاور مع كل الأطراف المعنية. وفي نهاية هذه المشاورات، تم اعتماد الإطار الاستراتيجي لهذه الخطة الحكومية من طرف اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، خلال اجتماعها الأول المنعقد في 17 مارس 2023 برئاسة السيد رئيس الحكومة.

ويتمحور هذا الإطار الاستراتيجي حول ثلاثة محاور استراتيجية، تنقسم بدورها إلى ثلاثة برامج:

- **المحور الأول: التمكين والريادة/ البرنامج 1.1** يتعلق بـ «التمكين الاقتصادي والريادة»؛
- **المحور الثاني: الحماية والرفاه/ البرنامج 1.2**. يتعلق بـ «الوقاية والحماية: بيئة بدون عنف ضد النساء»؛
- **المحور الثالث: حقوق وقيم/ البرنامج 1.3** يتعلق بـ «النهوض بالحقوق ومناهضة التمييز والصور النمطية».

ومحور رابع عرضاني مشترك متعلق بـ: **«منظومة الحكامة والقيادة للخطة الحكومية الثالثة للمساواة الثالثة 2023 - 2026»**، وذلك من أجل دعم تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن المحاور الثلاثة السابقة.

الرسم 1: بنية الإطار الاستراتيجي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023 - 2026

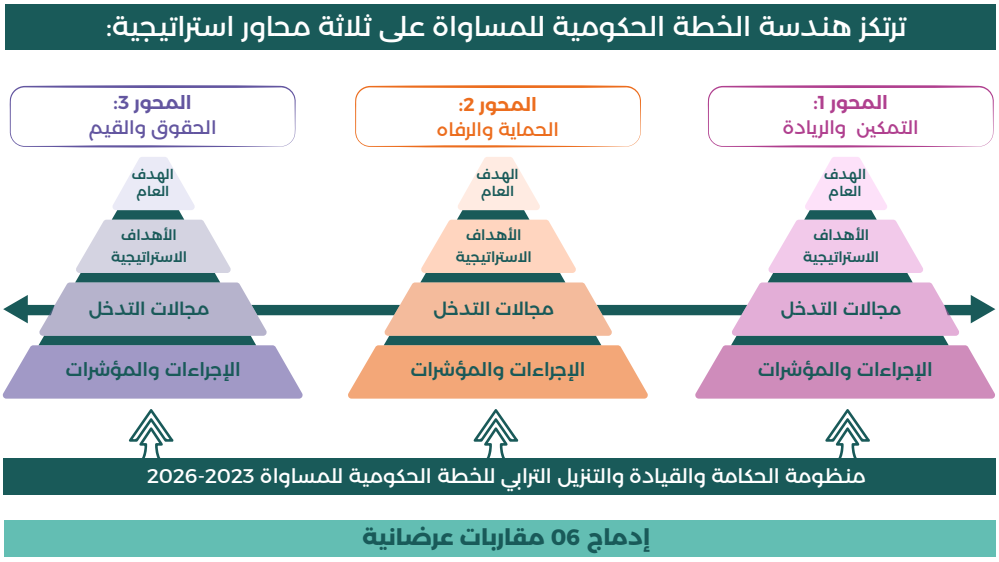

ينقسم البرنامج الأول للخطة الحكومية الثالثة للمساواة المتعلق بـ «التمكين الاقتصادي والريادة» إلى أهداف عامة وأهداف خاصة، ومجالات التدخل، والنتائج المنتظرة والتدابير، بالإضافة إلى المؤشرات، والقيم السنوية المستهدفة، وعناصر الميزانية. وبالنسبة لـ «خطة التمويل ونظام الحكامة والقيادة»، فقد تم إعدادهما بشكل عرضاني، وهمت مجمل الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، وبرامجها الثلاثة.

1. التمكين الاقتصادي للنساء: وضعية متباينة

تمكن المغرب بفضل اعتماد دستور 2011 من إحراز تقدم كبير، وذلك من خلال فتح أوراش واسعة لترسيخ مبدأ عدم التمييز والمساواة بين النساء والرجال، سواء على مستوى التشريعات أو على مستوى السياسات العمومية. مما أعطى دفعة قوية لتكريس حقوق المرأة في مجال المساواة والمناصفة، وحظر العنف، وإعطاء الأولوية للاتفاقيات الدولية وملاءمة القوانين مع الدستور ومع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

وعلى الرغم من التقدم المسجل على مدى العقدين الماضيين في توفير بيئة دستورية، وتشريعية، ومؤسساتية، وسياسية ملائمة للتمكين الاقتصادي للمرأة، إلا أن الوضعية الحالية تؤكد على وجود تباين بالنظر للتطور الديمغرافي، والإصلاحات المتعددة والتقدم الاقتصادي من جهة، وضعف الإدماج الاقتصادي للنساء من جهة ثانية.

وبالفعل، ما تزال هناك العديد من التحديات لبلوغ فعلية المبادئ المنصوص عليها، ولا يزال الاعتراف بالمساواة يُقابل بمقاومة اجتماعية وثقافية قوية. فالصور النمطية المرتبطة بالنوع، تعيق التمكين الاقتصادي للنساء وريادتهن، خاصة النساء في وضعية هشة. ومع التأكيد على أهمية المبادرات والجهود المبذولة لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، فإن المنحى التنازلي لمعدل نشاط النساء منذ عام 2000، يشكل مصدر قلق كبير، ويكشف بالتالي عن المسار الذي يتوجب تتبعه لتجاوز مختلف الحواجز التي تعيق عمل النساء ومبادراتهن المقاولاتية، وهي حواجز مرتبطة بالبيئة الأسرية والبيئة الخارجية.

وفي هذا السياق، فإن أهم الأسباب، ذات الصلة بالبيئة الأسرية، التي تؤدي بالمرأة إلى التخلي عن البحث عن عمل مدفوع الأجر، تتلخص فيما يلي:

- توزيع الأدوار الاجتماعية، ولا سيما الأشغال المنزلية، في جميع الأوساط، والفئات العمرية ومستويات التعلم؛
- قلة فرص الشغل؛
- العوامل الثقافية (رفض الأب أو الزوج).

وفيما يتعلق بالحواجز ذات الصلة بالبيئة الخارجية، التي تعيق عمل النساء، يمكن أن نذكر:

- بالنسبة للنساء اللواتي لديهن مستوى تعليمي عالي: عدم وجود الأمن المطلوب في النقل العمومي، وفي أماكن العمل، وفي الفضاءات العمومية، وعدم الاهتمام بعمل المرأة واعتباره غير مربح للأسرة؛
- بالنسبة للنساء اللواتي لديهن مستوى تعليمي ضعيف: عوائق مرتبطة بالأمن في النقل العمومي،

وفي أماكن العمل، وفي الفضاءات العمومية، وضعف المؤهلات.

كما تعاني المقاولة النسائية، بما في ذلك المقاولة النسائية الذاتية، من عدة صعوبات، نذكر منها أساسا:

- الولوج للتمويل وللعقار؛
- التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية؛
- التمكن من تقنيات التدبير؛
- الولوج للحاضنات؛
- الولوج للأسواق، والمشاركة في الشبكات، ومؤسسات المواكبة ودعم المقاولة؛
- عقد الشراكات.

يساهم تداخل هذه المعيقات في استمرار التحديات المرتبطة بالتمكين الاقتصادي للنساء، ويتضح ذلك من خلال سبع معاينات رئيسية:

- نسبة مشاركة النساء المغربيات في سوق الشغل أقل بكثير مقارنة بالرجال. فحسب المندوبية السامية للتخطيط، سجلت نسبة مشاركة النساء في سوق الشغل 19,8 % سنة 2022، مع انخفاض ب1,1 نقطة مقارنة بسنة 2021، مقابل 69,6% بالسبة للرجال سنة 2022، بانخفاض قدره 0,8 نقطة مقارنة بسنة 2021.
- يتطلب رفع حصة الساكنة من النساء النشيطات من حوالي 20% حاليا إلى 30% في سنة 2026، خلق أزيد من مليون منصب شغل لاستيعاب تدفق النساء/الفتيات.
- تسجل البطالة لدى النساء معدلات أعلى مقارنة مع الرجال. فحسب المندوبية السامية للتخطيط، ارتفع معدل بطالة النساء بمقدار 0.4 نقطة، بحيث انتقل من 16,8٪ في عام 2021 إلى 17,2٪ في عام 2022، بينما انخفض بمقدار 0.6 نقطة عند الرجال، بحيث انتقل من 10,9٪ في عام 2021 إلى 10,3٪ في عام 2022.
- في سنة 2022، وصل عدد النساء غير النشيطات، البالغة أعمارهن 15 سنة فما فوق، 11,19 مليون مقابل 7 ملايين في سنة 2020، أي بحوالي 8 نساء من كل 10، غالبيتهن يتوفرن على مستوى تعليمي ضعيف، ويُقمن في الأوساط الحضرية (68%) أكثر منه بالمناطق القروية (32%).
- غالبية النساء العاملات غير مؤهلات، أو لديهن مستويات تعليم ضعيفة، وهذا يعني أن التدابير والإجراءات التي يتعين اتخاذها ينبغي أن تأخذ في الاعتبار تطوير وظائف لائقة تلبي احتياجات النساء المتعلمات والحاصلات على تكوين عالي ومتخصص، كما تلبي في الوقت نفسه، خصوصيات النساء اللواتي لديهن مستوى تعليمي ضعيف أو/ بدون دبلوم.
- غالبية النساء في القطاع غير المهيكل يعملن بدون أجر وبدون وضع قانوني. كما أن عملهن ينحصر على ممارسة أنشطة هشة، وبدون تأمين اجتماعي.
- غالبًا ما تواجه النساء التمييز، والأحكام المسبقة التي تحد من فرصهن المهنية، ووصولهن إلى مهن معينة. فعلى سبيل المثال، لا تزال هناك صور نمطية تربط بعض المهن بجنس معين، مما قد يثني النساء عن دخول هذه الوظائف.

2. الإطار المرجعي للبرنامج 1.1

لمواجهة الوضعية المشار إليها، والتحديات السالفة الذكر، عملت الحكومة على بلورة البرنامج 1.1 للخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023 - 2026 «التمكين الاقتصادي والريادة»، مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من الخطتين الحكوميتين السابقتين للمساواة للفترات 2012 - 2016 و2017 - 2021، وكذا الانتظارات، والمقترحات المعبر عنها أثناء مختلف المحطات التشاورية التي تم تنظيمها مع جميع الفاعلين المعنيين. كما تم إعداد هذا البرنامج الأول استنادا إلى إطار مرجعي يشمل الإطار المفاهيمي، والقانوني، والمؤسساتي، إضافة إلى الالتزامات الدولية للمغرب.

الإطار المفاهيمي للتمكين الاقتصادي للنساء

تعتمد الأمم المتحدة في تعريفها للتمكين الاقتصادي للنساء على ثلاثة أبعاد رئيسية: 1) توسيع الفرص الاقتصادية أمام النساء؛ 2) تحسين الوضع القانوني والحقوقي للنساء؛ 3) المشاركة، وإدماج النساء في مسارات اتخاذ القرار الاقتصادي.

الرسم 2: المكونات الأساسية لمفهوم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات

تقوية الفرص الاقتصادية	تحسين الوضع القانوني والحقوقي للنساء والفتيات	مشاركة المرأة وإدماجها في عمليات اتخاذ القرار الاقتصادي
قابلية التشغيل	الحق في الولوج إلى الملكية والموارد	هيئات اتخاذ القرار العمومية والخاصة
المقاولاتية	المساواة في الولوج إلى التمويل والفرص والخدمات	المنظمات النقابية والغرف التجارية
منظومة التمويل	الحماية الاجتماعية	مجالس إدارة المقاولات والمؤسسات

الإطار الدستوري والقانوني

على المستوى الدستوري، نص دستور المملكة المغربية على المساواة بين النساء والرجال، وعلى السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة، وحظر العنف والتمييز على أساس الجنس. كما نصت ديباجة الدستور على سمو الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان على التشريعات الوطنية، وذلك في نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية، وثوابتها الراسخة.

على المستوى القانوني، تم القيام بالعديد من الإصلاحات التشريعية لملاءمة القوانين الوطنية، سواء مع الدستور أو مع المنظومة الكونية لحقوق المرأة، وذلك في مجالات تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، والنهوض بالحقوق، ومحاربة العنف، والتمييز على أساس النوع الاجتماعي. كما عملت المملكة المغربية على إعداد مجموعة من النصوص التشريعية، ذات الصلة بتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، ونخص بالذكر:

- **القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل**، الذي يحظر التمييز على أساس الجنس، ويعاقب عليه بغرامة مالية تتراوح ما بين 15000 و30.000 درهم، ويضمن هذا القانون حق المرأة المتزوجة وغير المتزوجة في الانخراط في النقابة والمشاركة في تدبيرها. كما نص على حظر أي تمييز في الأجور بين الجنسين مقابل شغل متساوي القيمة، وحظر التحرش الجنسي، وحظر تشغيل المرأة في الأعمال التي تشكل خطرا مفرطا، وحمايتها أثناء العمل الليلي.
- **القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبر أملاكها**، والقانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السالية والقانون رقم 64.17 المتمم والمغير لظهير 25 يوليوز 1969، الذين يضمنون مجموعة من المقتضيات شكلت تكريسا لمبدأ المساواة بن المرأة والرجل أعضاء الجماعات السالية في الحقوق والواجبات، فيما يخص استغال أراضي الجماعات السالية، والاستثمار فيها، والانتفاع منها، والانتماء للهيئة النيابية.
- **القانون الإطار رقم 50.21** المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية الذي تمت المصادقة عليه سنة 2021، والذي ينص على ضرورة احترام مبدأ المناصفة أثناء التعيين في هيئات الحكامة لهاته المؤسسات.
- **القانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة**، الذي تم تعديله سنة 2021، ويتضمن مقتضيات لإدراج مبدأ المناصفة في تشكيلة أو تركيبة مجالس الإدارة أو مجالس الرقابة.
- **القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة**، الذي نص على حق المرأة المتزوجة في ممارسة التجارة دون أن يتوقف ذلك على إذن من زوجها، واعتبر أن كل اتفاق مخالف يعتبر لاغيا.

- **القانون رقم 19-12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين**، الذي ينص على فرض عقوبات ضد كل شخص يعرض العاملة المنزلية للعنف اللفظي أو الجسدي أو التحرش الجنسي أو أي ظروف معيشية غير إنسانية أو الحرمان من حقوقها وغيرها.
- **القانون رقم 114.13 المتعلق بنظام المقاول الذاتي** الذي يشجع المقاول الذاتي على الاستفادة من نظام ضريبي خاص، والتغطية الصحية.
- **القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية** الذي ينص في المادتين 39 و48 على إلزامية القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي أثناء برمجة الميزانية (ميزانية النوع الاجتماعي).

على المستوى المؤسساتي

إلى جانب التقدم المحرز في المنظومة التشريعية، وضع المغرب مجموعة من الاستراتيجيات وبرامج عمل المؤسساتية الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي، وإدماج النوع، والنهوض بحقوق النساء والفتيات، ومحاربة العنف، والتمييز ضد النساء في سياساته القطاعية، من خلال اعتماد إصلاحات هيكلية على المستوى المؤسساتي، بالإضافة إلى ذلك، قامت بلادنا منذ عدة سنوات بإدراج هذه الاصلاحات في البرامج والمبادرات المتخذة من مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية.

وفي إطار هذه الديناميكية، وضع البرنامج الحكومي 2021 - 2026 تعزيز حقوق المرأة في صلب أولوياته، وخصص مكانة هامة للتمكين الاقتصادي للنساء. هذا الخيار الاستراتيجي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال محاربة العنف، والتمييز، وترسيخ مبدأ المساواة بين النساء والرجال.

وتجسيدا للرؤية التي جاء بها هذا البرنامج الحكومي، أصدرت الحكومة مرسوم إحداث اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول في 17 مارس 2023، حيث تم اعتماد الإطار الاستراتيجي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023 - 2026.

في سياق هاته الدينامية، تندرج صياغة الخطة الحكومية الثالثة للمساواة في سياق مؤسساتي داعم، يتميز بالدور الهام لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، التي من اختصاصاتها ومهامها، النهوض بحقوق المرأة، وتعزيز وضعها القانوني، ومشاركتها في التنمية، هذا فضلا عن دورها المحوري في التخطيط وتنفيذ السياسات العمومية ذات الصلة بالمساواة، وتنسيق الإدماج العرضاني للنوع، والتتبع والتقييم.

وفي نفس السياق، تم إعداد **استراتيجية «جسر» نحو تنمية اجتماعية دامجة، ومبتكرة ومستدامة** من قبل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي، والأسرة للفترة 2022 - 2026، والتي تتضمن من بين ركائزها

المعتمدة، ركيزة مخصصة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وريادتها. وتهدف هذه الركيزة إلى تعزيز مكانة المرأة، وتمكينها داخل المجتمع. ويتعلق الأمر على الخصوص، بمواصلة تأهيل البنيات التحتية، ولا سيما مؤسسات الرعاية الاجتماعية، فضلاً عن تدابير أخرى كإطلاق مسار اعتماد العاملين الاجتماعيين، ووضع منصة رقمية على شكل نافذة اجتماعية وحيدة «جسر»، لتوجيه الفئات المستفيدة نحو الهياكل المستهدفة، وجمع وهيكلة البيانات. وتتضمن الركيزة الثانية محورا استراتيجيا مخصصا لمكافحة العنف بهدف «الحد من معدل انتشار العنف ضد المرأة»، من خلال إنشاء وتأهيل 83 مؤسسة متعددة الوظائف في سنة 2023، تهدف إلى تقديم الرعاية المباشرة للنساء ضحايا العنف، والاستماع لهن ودعمهن.

وإضافة لما سبق، لا ينبغي إغفال الأهمية الحيوية لإجراءات مأسسة النوع الاجتماعي، لا سيما من خلال وضع بنيات للنوع على مستوى القطاعات الوزارية، والمؤسسات الوطنية، واستكمال وضع آلية الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في مسار إعداد ميزانيات السياسات العمومية، وهو ما تعكسه التدابير القطاعية التي تم اقتراحها، والتوافق حولها بالنسبة للبرامج الثلاثة للخطة بما فيها البرنامج 1.1.

على مستوى الالتزامات الدولية

تلتزم المملكة المغربية بمواصلة جهودها للتفاعل مع الآليات الدولية والإقليمية، كما تم التنصيص عليها في تصدير دستور سنة 2011. وفي هذا السياق، عزز المغرب ممارساته الاتفاقية، من خلال التصديق على الاتفاقيات الدولية الأساسية لحماية حقوق الإنسان، ذلك إلى جانب تعزيز تمثيليته في جميع هيئات معاهدات حقوق الإنسان. مما يجسد المصداقية الكبيرة لعمل المملكة المغربية في مجال تعزيز هيئات الأمم المتحدة.

وتتماشى هذه الإرادة الثابتة مع التزامات المغرب الدولية المنصوص عليها في العديد من الإعلانات الدولية للأمم المتحدة، التي تحظر الانتهاكات ضد النساء والفتيات والأطفال. ومن بينها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان فيينا، ومنهاج عمل بيجين، والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة: « تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات بحلول عام 2030،» وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

3. الإطار المنطقي للبرنامج 1.1

تم إعداد هذا البرنامج وفقا لهيكلة مشتركة تتمحور حول خمسة (05) مستويات: الهدف العام؛ 5 أهداف خاصة؛ 5 مجالات للتدخل؛ 4 نتائج منتضرة حسب مجالات التدخل ومجموعة من التدابير.

يعطي الرسم البياني أدناه، نظرة عامة لهيكلة البرنامج 1.1: «التمكين الاقتصادي والريادة، ومجموع تدابيره 129، موزعة على مجالات التدخل الخمسة و على 20 نتيجة متوقعة:

ملخص الإطار المنطقي

الرسم 3: هيكلة البرنامج -1.1 التمكين الاقتصادي والريادة

عناصر مفصلة للإطار المنطقي

الجدول: 1 الإطار المنطقي للبرنامج 1.1 «التمكين الاقتصادي والريادة »

البرنامج 1.1 «التمكين الاقتصادي والريادة»				
الهدف العام: تعزيز التمكين والمشاركة الاقتصادية للنساء، ورفع معدل النشاط لديهن، ومساهمتهن في التنمية المستدامة، والتماسك الاجتماعي				
المجال1:	المجال 2	المجال: 3	المجال 4:	المجال 5:
التربية والتكوين	التشغيل والريادة	المبادرة المقاولاتية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	دعم النساء في الوسط القروي وفي وضعية هشاشة	محيط محفز ومستدام (تشريعي، مؤسساتي، مالي، رقمي، بيئي)
الهدف 1:	الهدف 2:	الهدف 3:	الهدف 4:	الهدف 5:
تقليص التفاوتات حسب النوع (، نساء، رجال، فتيات وفتيان) فيما يخص الولوج ومتابعة المسار الدراسي والنجاح في مختلف مستويات التعليم، التكوين المهني، التربية غير النظامية ومحو الأمية والتعلم مدى الحياة	تحسين ولوج النساء كيفما كانت أوضاعهن إلى العمل اللائق بمختلف القطاعات، وتشجيع انتقالهن إلى الاقتصاد المهيكل، مع ضمان استفادتهن من التغطية الاجتماعية، وتقوية قدراتهن في مجال ريادة الأعمال	تعزيز ولوج النساء كيفما كانت وضعيتهن إلى فرص إنشاء وتطوير المشاريع ، بما في ذلك إنشاء التعاونيات في مختلف القطاعات أو الانخراط فيها ، والولوج للخدمات المالية ووسائل الإنتاج والتسويق وولوج الأسواق.	تعزيز ولوج النساء في الوسط القروي، والنساء في وضعية هشاشة إلى منظومات التكوين ومحو الأمية والدعم والمواكبة، وتسهيل إدماجهن المهني، وانتقالهن إلى القطاع المهيكل، وضمان انخراطهم في أنظمة الحماية الاجتماعية.	تعزيز البيئة التشريعية والسياسية والمالية، وجعلها محفزة ومستدامة، تشجع على التمكين الاقتصادي للنساء، بما في ذلك التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية وضمان توزيع عادل لمهام الرعاية والأعمال المنزلية
النتيجة 1.1	النتيجة 1.2	النتيجة 1.3	النتيجة 1.4	النتيجة 1.5
المناصفة بين "الفتيات والفتيان" تم تحسينها علاقة بمعدل التعليم الأولي، وإتمام التعليم الابتدائي والثانوي	آليات التكوين والإدماج والتأهيل وتسهيل ولوج النساء إلى العمل اللائق تم وضعها..	آليات معززة للنهوض بريادة الأعمال من خلال إدماج بعد النوع الاجتماعي والتمييز الإيجابي لفائدة النساء	النساء بالوسط القروي والنساء في وضعية هشة يستفدن من تدابير خاصة في التكوين ومحاربة الأمية الوظيفية مع تعزيز إدماجهم المهني	المقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة تمت مراجعتها، وتعزيزها
النتيجة 2.1	النتيجة 2.2	النتيجة 2.3	النتيجة 2.4	النتيجة 2.5
الفوارق المبنية على النوع بين "الفتيات والفتيان" بالمستوى الأدنى من المهارات الأساسية في التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم غير النظامي تم تقليصها.	حقوق الشغل لفائدة النساء يتم احترامها، والتمييز أثناء التوظيف والترقي تم القضاء عليه.	ولوج النساء لمصادر التمويل والقروض ووسائل الإنتاج (الأراضي، التجهيزات، وغير ذلك) مع استهداف تقليص الفجوة بين النساء والرجال.	النساء بالوسط القروي، والنساء في وضعية هشاشة اللواتي يشتغلن بالقطاع غير المهيكل، تم دعمهن على المستويين اللوجستيكي والتقني، وإدماجهن في القطاع المهيكل، وبرامج الحماية الاجتماعية.	تدابير مالية وضريبية تم اعتمادها لفائدة تشغيل النساء وخلق المقاولة، والريادة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

البرنامج 1.1 «التمكين الاقتصادي والريادة»				
الهدف العام: تعزيز التمكين والمشاركة الاقتصادية للنساء، ورفع معدل النشاط لديهن، ومساهمتهن في التنمية المستدامة، والتماسك الاجتماعي				
المجال1:	**المجال 2**	**المجال: 3**	**المجال 4:**	**المجال 5:**
التربية والتكوين	**التشغيل والريادة**	**المبادرة المقاولاتية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني**	**دعم النساء في الوسط القروي وفي وضعية هشاشة**	**محيط محفز ومستدام (تشريعي، مؤسساتي، مالي، رقمي، بيئي)**
النتجية 3.1	**النتيجة 3.2**	**النتيجة 3.3**	**النتيجة 3.4**	**النتيجة 3.5**
مشاركة أفضل للنساء والفتيات في تكوينات التعليم العالي والتكوين المهني، والمستمر، وبرامج ما بعد محو الأمية، وبرامج اعتماد المهارات المكتسبة	آليات لانتقال النساء إلى القطاع المهيكل، والإدماج في أنظمة الحماية الاجتماعية، تم تطويرها وتنفيذها، وضمان استدامتها.	ميكانيزمات أفضل لإحداث وتشغيل التعاونيات، مع استهداف النساء كأولوية	النوع الاجتماعي مدمج فعليا في كل مبادرات الإدماج الاقتصادي ومبادرات توفير فرص الشغل للنساء في الوسط القروي والنساء في وضعية هشة، وذلك في كل القطاعات (الفلاحة، الصيد، السياحة، الصناعة التقليدية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وغير ذلك)	التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، تم تعزيزه من خلال رافعات متعددة
النتيجة 4.1	**النتيجة 4.2**	**النتيجة 4.3**	**النتيجة 4.4**	**النتيجة 4.5**
مهارات معززة للنساء والفتيات في مجال المعلوماتيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الخفيفة.	ولوج أفضل للنساء إلى مناصب المسؤولية واتخاذ القرار، وتمثيليتهن في الهيئات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية بالقطاعين العام والخاص.	دعم خاص مهيكل ومفعل لفائدة لنساء بالتعاونيات وادماجهن بقنوات البيع والتسويق ، والدعم المالي	آليات السلامة والتفتيش والمراقبة بالوسط القروي قد تم وضعها بالإضافة إلى أماكن العمل المنزلي بالوسط الحضري.	مأسسة النوع الاجتماعي في الهيئات والمؤسسات والمقاولات والسياسات تم استكمالها، وآليات للتواصل والتحسيس والرقمنة والتتبع والتقييم وفق مقاربة تدعم الاستدامة تم تطويره.

موجز تدابير البرنامج 1.1

استنادا إلى مختلف النتائج المنتظرة المتضمنة بالإطار المنطقي للخطة الحكومية، تم عقد عدة لقاءات من أجل التشاور، والتدقيق، والموافقة على التدابير المقترحة، وذلك على مدى خمس مراحل تميزت بتنظيم اجتماعات مع جميع المتدخلين (القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية المعنية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والمجتمع المدني[1]).

وقد تم استكمال هذا المسار التشاور ي من خلال مواصلة التفكير والقيام بدراسة مقارنة للتجارب الدولية، وقد أفضى هذا المسار إلى بلورة عناصر الإطار المرجعي للبرنامج 1.1، وتحديد خلاصات الوضعية الراهنة على مستوى المكتسبات والتحديات[2].

وبفضل هذا المسار، تم تدريجيا التوافق حول الصياغة النهائية للإجراءات المقترحة، في انسجام مع الإطار المنطقي لهذا البرنامج، مع الحرص على تحديد إجراءات ومؤشرات بطريقة تضمن تحقيق تأثير إيجابي على وضعية النساء انطلاقا من معطيات تشخيص الوضعية الحالية، ومن القدرات التمويلية المتوفرة لدى مختلف المتدخلين إلى جانب الحرص على ضمان مستوى لائق من التملك لدى القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية

تندرج نتائج وإجراءات البرنامج 1.1 في استمرارية الالتزامات، والمبادرات الحالية، وتهدف إلى تحسين وإعادة توجيه وتقوية المبادرات والآليات القائمة، بغية تعزيز المكتسبات وضمان استمرارية أفضل لمسار التنفيذ.

يعرض الجدول التالي تقسيم التدابير 129 للبرنامج 1.1 حسب مجالات التدخل، وتقدم الجداول في آخر هذه الوثيقة مجموع تدابير البرنامج 1.1.

الجدول 2: خلاصة تدابير البرنامج 1.1 حسب المجالات

	المجال	عدد التدابير
1	التربية والتكوين	25
2	التشغيل والريادة	20
3	المبادرة المقاولاتية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	23
4	دعم النساء بالوسط القروي وفي وضعية هشاشة	24
5	بيئة محفزة ومستدامة	37
	العدد الإجمالي للتدابير	**129**

1. انظر الملحق رقم 1. مسار إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة
2. راجع وثائق العرض التقديمي للبرامج الثلاثة

وكخلاصة لما سبق، تتمحور التدابير المقترحة في البرنامج 1.1 المتعلق بالتمكين الاقتصادي والريادة في:

(1) إجراءات لدعم التعليم، والتكوين المهني، والتعليم العالي للفتيات، من حيث الإدماج، وتحسين التعلم، وبناء القدرات، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالمهارات الشخصية، بما في ذلك على وجه الخصوص مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(2) إدماج بعد النوع الاجتماعي في مختلف البرامج الحكومية لتعزيز التشغيل، ومكافحة التمييز ضد المرأة أثناء التوظيف وفي العمل، وتعزيز الريادة النسائية في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

(3) تعزيز روح المبادرة لدى النساء، ودعم ولوج التعاونيات النسائية إلى وسائل التمويل والإنتاج، وتعزيز حكامة التعاونيات وتدبيرها.

(4) أنشطة مهيكلة، تراعي خصوصيات الفئة المستهدفة من النساء، ولا سيما النساء في وضعية صعبة، على المستويين الاجتماعي والاقتصادي (النساء في المناطق القروية والنساء في وضعية هشاشة)، بهدف دعم تكوينهن من أجل الإدماج، أو التأهيل، لتيسير حصولهن على عمل لائق وحماية اجتماعية.

(5) إجراءات التدخل الرئيسية ذات الصلة بالإطار القانوني والتنظيمي، بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية، ومأسسة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، وفي المنظمات، وأخيرا الجوانب المتعلقة بالتواصل والرقمنة، والتوطين الترابي، والجانب المتعلق بقيادة الخطة الحكومية الثالثة للمساواة.

4. ميزانية البرنامج 1.1

المنهجية المعتمدة

تم وضع ميزانية البرنامج 1.1 بناء على الإجراءات النهائية والمعتمدة في إطار التشاور مع القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية المعنية حسب المراحل الخمس التالية:

- المرحلة 1: تفصيل كل تدبير إلى مجموعة من الإجراءات من شأنها إعطاء فكرة عن المنهجية، والبرمجة الزمنية لتفعيل التدابير.
- المرحلة 2: تحديد المؤشرات، سواء تلك المتعلقة بالأنشطة أو بالنتائج. وللإشارة، فقد تم التأكيد خلال الاجتماعات التشاورية الثنائية والبين قطاعية على إعطاء الأولوية لمؤشرات النتائج.
- المرحلة 3: تدارس القيم السنوية المستهدفة لكل مؤشر لتتبع نجاعة الأداء. وقد تم الاتفاق على وضع مؤشرين على الأكثر.
- المرحلة 4: التشاور بخصوص التكلفة الاجمالية لتنفيذ البرنامج، وكذا توزيع الميزانيات الواجب رصدها خلال سنوات 2023 و2024 و2025 و2026. وقد تم توزيع هذه الميزانيات حسب السنوات اللازمة لتنفيذ التدبير ضمن المدة الزمنية الإجمالية للخطة الحكومية، مع الالتزام بالميزانيات القطاعية المخصصة للسنوات 2023 - 2026
- المرحلة 5: مصادقة القطاعات والمؤسسات على المؤشرات، والقيم السنوية المستهدفة، والميزانيات التي يجب رصدها لكل تدبير.

تمت هذه المراحل خلال مختلف المحطات التشاورية التي تم تنظيمها مع القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية المعنية. وقد تمت الاستعانة بثلاثة أنواع من المصفوفات، تم إعدادها لهذا الغرض:

1. مصفوفة التخطيط الإجرائي: تتضمن تحديد النتائج، والتدابير المصاحبة، وإجراءات التنفيذ، والقيم السنوية المستهدفة، والمؤشرات
2. مصفوفة التخطيط الميزانياتي: وتتضمن تحديد عناصر تكلفة كل تدبير، وحساب التكلفة الإجمالية، والميزانية المخصصة حسب السنوات
3. مصفوفة برنامج العمل الميزانياتي: تسمح بتجميع معطيات المصفوفتين السابقتين في إطار منسجم، يجمع بين البرمجة الزمنية، والميزانياتية للتدابير، وعناصر القياس والتتبع.

وفي هذا الصدد، فقد تم اعتماد منهجية مبنية على المواكبة، والتنسيق مع مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية، والمؤسسات العمومية المعنية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، بما فيهم المسؤولين عن الميزانية خلال الاجتماعات التشاورية، من أجل استغلال أمثل لآليات التخطيط.

برنامج العمل وميزانية البرنامج 1.1

بناء على برنامج العمل الخاص بالبرنامج 1.1 [3] ، بلغت الميزانية الاجمالية للبرنامج ما يناهز 23,88 مليار درهم، موزعة كالتالي: 20,21 مليار درهم (85%)بالنسبة للمجالين الأول والخامس، و3,66 مليار درهم (15%)للبرامج الثاني والثالث والرابع.

الجدول التالي يلخص الميزانيات السنوية، والاجمالية التي يجب رصدها من أجل تنفيذ 129 إجراء معتمدة.

الجدول 3: الميزانية السنوية الإجمالية للبرنامج 1.1

المجالات		عدد الإجراءات	الميزانية السنوية (مليون درهم)					نسبة (%) كل مجال في الميزانية الاجمالية
الرمز	التسمية		2023	2024	2025	2026	الميزانية الاجمالية حسب المجال	
المجال 1	التربية والتكوين	25	1413,10	2005,03	2335,70	2244,13	7997,95	33,49
المجال 2	التشغيل والريادة	20	592,70	336,25	371,76	412,40	1713,11	7,17
المجال 3	المبادرة المقاولاتية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	23	357,37	343,87	377,23	345,86	1424,33	5,96
المجال 4	دعم النساء في الوسط القروي وفي وضعية هشاشة	24	80,70	125,60	150,60	172,88	529,78	2,22
المجال 5	بيئة محفزة ومستدامة	37	2593,03	2873,41	3225,21	3525,75	12217,39	51,16
عدد الإجراءات والميزانية		129	5036,90	5684,16	6460,50	6701,01	23882,56	100,00
نسبة الميزانية السنوية في الميزانية الاجمالية			**21,09**	**23,80**	**27,05**	**28,06**	**100,00**	

يمكن تبرير توزيع الميزانية حسب مجالات التدخل، بحجم الاستثمارات التي تتطلبها بعض التدابير المقترحة في المجال الأول، المتعلقة بالتربية والتكوين، لفائدة تعليم الفتيات، خاصة في المجال القروي، من قبيل بناء الداخليات والبرنامج الجهوي لمحاربة الهدر المدرسي، وتوسيع عرض مدارس الفرصة الثانية. أضف إلى ذلك، الموارد المالية التي تتطلبها تدابير المجال 5، المتعلق بإرساء بيئة محفزة ومستدامة، والتي تهم بالخصوص الإجراءات المرتبطة بتحقيق التوازن بين الحياة الخاصة والحياة المهنية، وبالتوطين الترابي، وحكامة البرنامج.

وعلاقة بالتوزيع السنوي للميزانية الاجمالية للبرنامج 1.1 للسنوات الأربع 2023 - 2026، والذي يعرف منحى تصاعدي مع تقدم تنفيذ البرنامج، إلا أن المخصصات المالية السنوية المبرمجة تبقى متقاربة من حيث الكم، بنسب على التوالي 21%، و24%، و27%، و28%.

3. يتضمن الملحق رقم 5 المتعلق بالبرنامج 11 برامج العمل.

دون إغفال أهمية باقي إجراءات البرنامج 1.1 من الجانب المالي، يساهم قطاع التربية بقرابة 77% في الميزانية الإجمالية للبرنامج، بقيمة تناهزت 18.38 مليار درهم، ومرد ذلك أساسا لطبيعة الإجراءات المعتمدة، والتي ركزت على الاستثمار في مجال النهوض بتعليم الفتيات في المجال القروي.

فيما يخص النسبة الباقية، أي 23%، والبالغة 5,5 مليار درهم، فهي تتوزع بين القطاعات التي توفر أكبر عدد من فرص الشغل، أو المقاولات، أو التعاونيات. ونذكر في هذا الصدد: قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات ب7,12% (1.7 مليار درهم)، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي، والأسرة ب 5% (1,2مليار درهم)؛ قطاع الفلاحة والصيد البحري ب4% (947 مليون درهم)؛ قطاع التعليم العالي ب4% (927 مليون درهم)؛ قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ب 1,6% (385 مليون درهم)؛ قطاع الماء ب 0,46% (110 مليون درهم)؛ قطاع الثقافة ب 0,1% (24,62 مليون درهم)؛ وقطاع الصناعة والتجارة ب0,1% (21,30 مليون درهم).

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانيات التي تم تخصيصها لكل تدبير من التدابير المقترحة، تتوافق مع الميزانيات القطاعية المبرمجة برسم قانون المالية لسنة 2023. فيما التمويلات المقترحة لتنفيذ التدابير المبرمجة لسنوات 2024، و2025، و2026، لن ينتج عنها أي تمويلات إضافية، وستتم تعبئتها ضمن الميزانيات المرصودة لمختلف الفاعلين برسم قوانين المالية للسنوات نفسها.

5. منظومة الحكامة والقيادة

لقد مكن تحليل الإطار القانوني الوطني، ومجموعة من الممارسات الدولية، من بلورة تصور لمنظومة الحكامة والقيادة للخطة الحكومية الثالثة للمساواة، ولبرامجها الثلاثة بما فيها البرنامج 1.1. وتتمحور المنظومة حول ستة (06) مكونات:

- هيكلة مؤسساتية للتنسيق والقيادة؛
- آلية التوطين الترابي؛
- آلية التتبع والقيادة؛
- آلية التقييم؛
- نظام دعم الأجرأة والتنفيذ؛
- إجراءات التدقيق التدبيري والمالي.

وتستعرض الخطاطات الثلاث بعده، المكونات الثلاثة، الأولى، بالنظر لمكانتها المحورية ضمن منظومة الحكامة والقيادة: (1) الهيكلة المؤسساتية للتنسيق، والقيادة؛ (2) آلية التوطين الترابي؛ و (3) نظام التتبع والقيادة.

الهيكلة المؤسساتية للتنسيق والقيادة

يكمن الغرض الرئيسي من وضع هيكلة مؤسساتية للحكامة والتنسيق، في ضمان الحكامة الشاملة للخطة الحكومية الثالثة للمساواة، وتنسيق تنفيذ برامجها الثلاثة، ومسار اتخاذ القرار والتحكيم، وذلك في إطار اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة التقنية المنبثقة عنها، فضلا عن باقي الآليات الأخرى المحدثة.

الرسم 4: الهيكلة المؤسساتية للتنسيق وقيادة الخطة الحكومية الثالثة للمساواة على المستوى الوطي

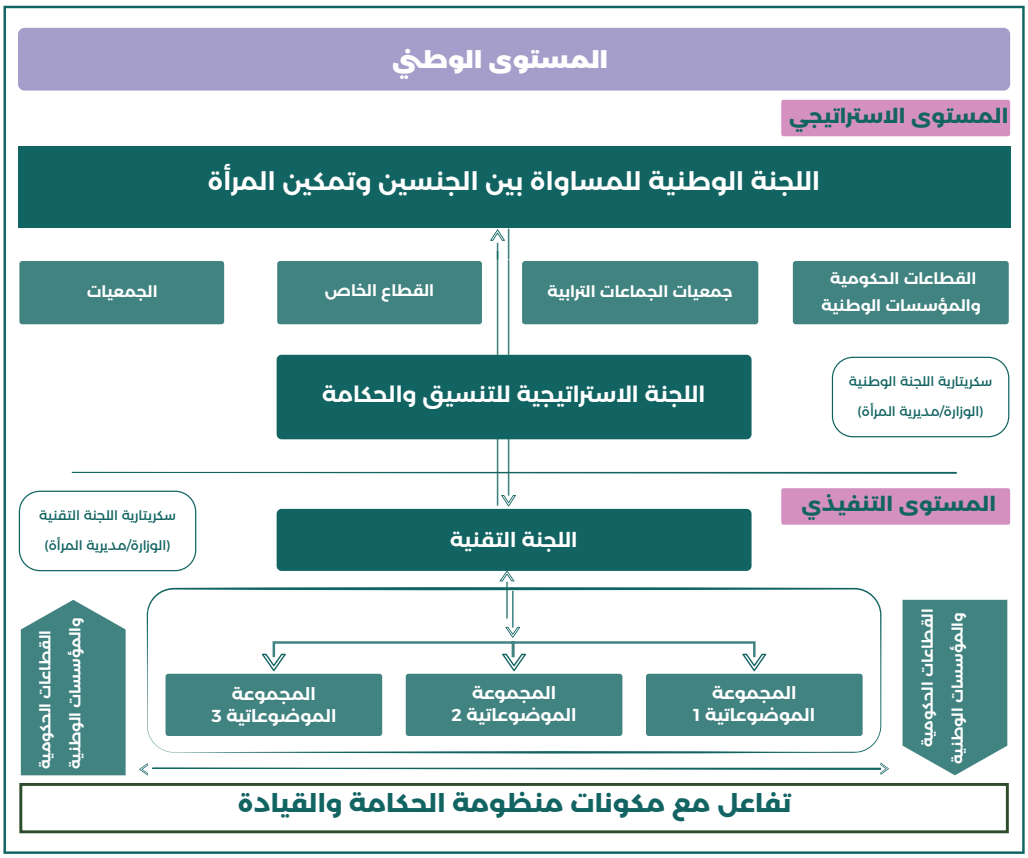

وفي هـذا الإطـار، فـإن الآليـات المحـددة في الهيكلـة المؤسسـاتية للحكامـة والتنسـيق عـلى المسـتوى الوطـني هـي كالآتي:

- اللجنـة الوطنيـة للمسـاواة بـين الجنسـين وتمكـين المـرأة، الـتي تشـكل الهيئـة المركزيـة في منظومـة الحكامـة، تحـت رئاسـة السـيد رئيـس الحكومـة؛
- اللجنـة الاسـتراتيجية للحكامـة وتنسـيق، الـتي تضـم أربـع مؤسسـات (رئاسـة الحكومـة، ووزارة التضامـن والإدمـاج الاجتماعـي والأسرة، ووزارة الاقتصـاد والماليـة، والاتحـاد العـام لمقـاولات المغـرب.
- كتابـة اللجنـة الوطنيـة للمسـاواة بـين الجنسـين وتمكـين المـرأة، والـتي تتـولى مهامهـا وزارة التضامـن والإدمـاج الاجتماعـي والأسرة، باعتبارهـا السـلطة الحكوميـة المكلفـة بالمـرأة.
- اللجنـة التقنيـة الـتي تضـم نقـاط الارتـكاز المنبثقـة عـن خلايـا النـوع الاجتماعـي التابعـة للـوزارات والمؤسسـات العموميـة المعنيـة.

- مديرية المرأة بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، التي تضطلع بالتنسيق الإجرائي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة، وكتابة اللجنة الوطنية، واللجنة التقنية، وكذا اللجان الموضوعاتية.
- اللجان الموضوعاتية المنبثقة عن اللجنة الوطنية.

آلية التوطين الترابي

يتناول المكون الثاني أولوية التوطين الترابي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة ببرامجها الثلاثة، حيث يعتمد التصميم الترابي المقترح على هيئتين للحكامة والتنسيق:

- لجنة القيادة الجهوية، وتتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان الإشراف على تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة على مستوى الجهة، والتنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات. ويتم تأمين مهام كتابة هذه اللجنة من لدن مديرية المرأة بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.
- الخلية الجهوية للتنسيق التقني، وتعمل على ضمان التنسيق التقني على المستوى الإجرائي في تنفيذ التدابير المبرمجة. وتتولى مؤسسة ممثلة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على المستوى الجهوي (التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية) مهام كتابة هذه الخلية.

ويظل تنفيذ مخطط الحكامة هذا، مشروطا بالشروع في عملية التوطين الترابي للخطة الحكومية، وفق مقاربة تدريجية تنطلق من المستوى الجهة نحو مستوى الجماعة.

الرسم 5: للتصميم المؤسساتي لحكامة وتنسيق الخطة الحكومية الثالثة للمساواة على المستوى الترابي

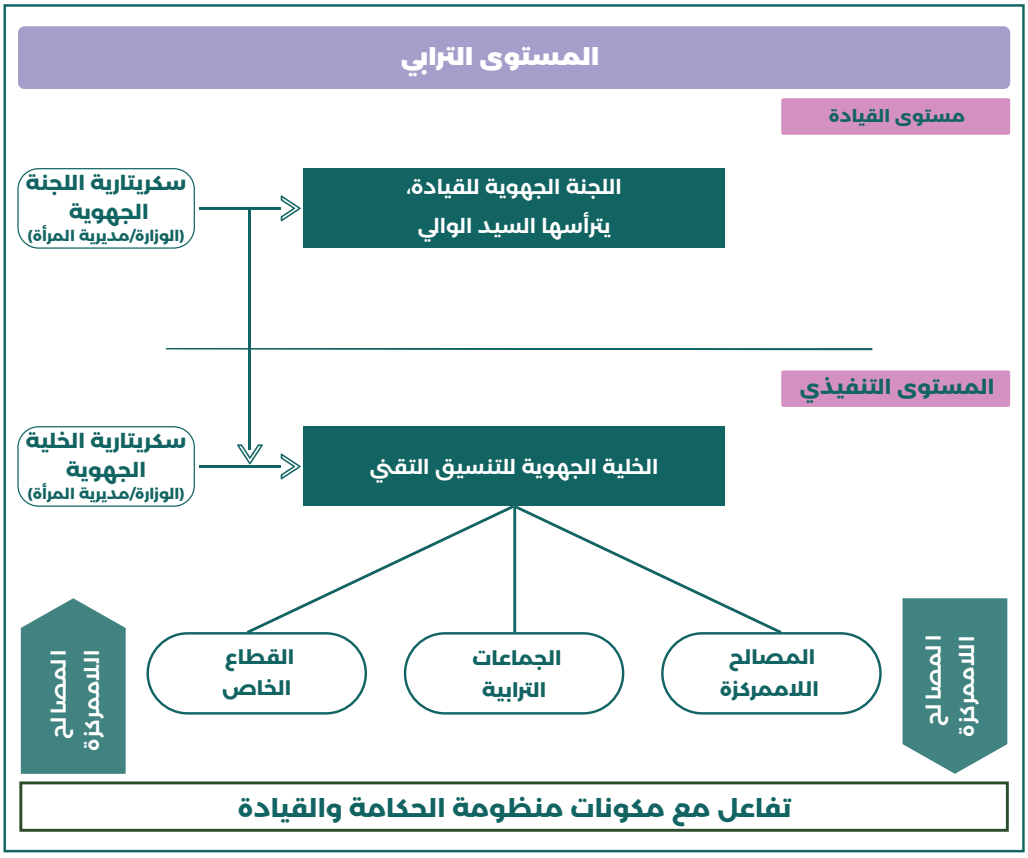

آلية التتبع والقيادة

يتعلق المكون الثالث لمنظومة الحكامة بآلية التتبع والقيادة، لبرامج وتدابير الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، وتنطوي على جوانب التنسيق، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ التدابير، والمؤشرات وتحقيق النتائج المتوخاة.

ويوضح الرسم البياني العام أدناه منطق اشتغال هذه المنظومة الشاملة، كما يسلط الضوء على مسار تخطيط وتنفيذ تدابير البرامج الثلاثة، بوصفها مدخلات من جهة، في أفق بلوغ النتائج المنتظرة وفق مؤشرات تتبع الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، باعتبارها مخرجات، من جهة ثانية.

وترتكز هذه المنظومة الشاملة من جهة، على المهمة المركزية للجنة الوطنية للمساواة وتمكين المرأة، كآلية توجيه واتخاذ القرار بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحكومية، بدعم من اللجنة الاستراتيجية للحكامة والتنسيق، ومن أشغال التتبع والتنسيق، التي ستقوم بها اللجنة التقنية، كما ترتكز، من جهة ثانية، على دور الكتابة الدائمة الذي تتولاه وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، من خلال التنسيق المستمر مع كافة القطاعات والمؤسسات الوطنية المعنية.

الرسم 6: تخطيط عام لمنظومة حكامة وقيادة الخطة الحكومية الثالثة للمساواة

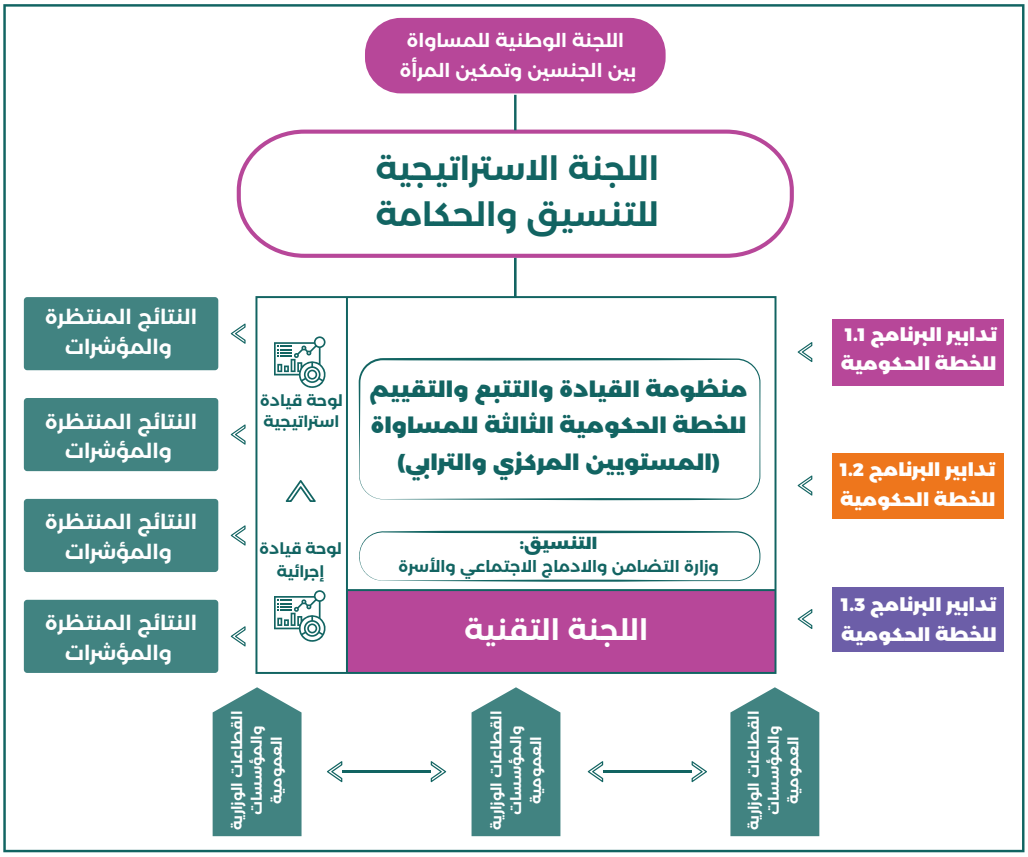

تعتمد آلية التتبع والقيادة للخطة الحكومية الثالثة للمساواة على تصميم وتطوير منصة رقمية للتتبع والقيادة، تهدف بشكل أساسي إلى ضمان تجميع المعطيات والبيانات من قبل مختلف الفاعلين المعنيين، والاطلاع على التقدم المحرز في تحقيق مؤشرات التتبع، وإعداد تقارير دورية عن الحصيلة المرحلية لتنفيذ تدابير البرامج الثلاثة للخطة الحكومية.

كما ستسمح هذه المنصة الرقمية لمديرية المرأة بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، باعتبارها بنية تنسيق الخطة الحكومية الثالثة للمساواة بين مختلف الجهات الفاعلة، من ضمان تجميع وترصيد مختلف المعطيات الخاصة بمؤشرات التتبع على المستويين الإجرائي والاستراتيجي. كما ستمكنها من إدارة اجتماعات التنسيق الخاصة بمختلف لجان الحكامة، فضلا عن إدارة الأنشطة التدريبية والاستفادة من الممارسات الجيدة.

6. تدابير البرامج 1.1

ضم البرنامج 1.1 حقيبة إجمالية من التدابير بلغت **129 تدبيرا**. وقد تم اقتراح والتداول بشأن هذه التدابير خلال لقاءات تشاورية ثنائية أو بين قطاعية تم تنظيمها مع مختلف القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية المعنية، وكذا القطاع الخاص. وقد تم اعتماد صيغ هذه التدابير، والإجراءات ذات الأولوية، وذلك وفق الصيغة التي تم التوصل بها كتابة من طرف مختلف المتدخلين المعنيين.

وتعرض الجداول التالية تدابير البرنامج 1.1 المقترحة من طرف مختلف المتدخلين المعنيين حسب كل مجال من مجالات التدخل، ووفق إطار منطقي يحدد حسب كل مجال للتدخل، وحسب كل نتيجة منتظرة، التدابير المقترحة، وإجراءات ذات الأولوية، والقطاع أو المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ، والقطاع/ات، والمؤسسة/ات الشريكة، ومؤشرات القياس. وتتضمن الوثيقة المفصلة للبرنامج 1.1 المرفقة، برنامج عمل مع الميزانية المخصصة لهذا البرنامج.

المجال 1: التربية والتكوين

الجدول 4: تدابير البرنامج 1.1 - المجال 1: التربية والتكوين

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
النتيجة 1. 1: المناصفة بين "الفتيات والفتيان" علاقة بمعدل التعليم الأولي، وإتمام التعليم الابتدائي والثانوي تم تحسينها.			
مؤشر الأثر 1.1: نسبة استكمال الدراسة لذى الفتيات نهاية السلك الثانوي التأهيلي			
P1.1 M1.1	تعزيز القدرات في مجال تدبير النقل المدرسي	وزارة الداخلية	المديرية العامة للجماعات الترابية
P1.1 M1.2	وضع وتنفيذ خطة جهوية وفق مقاربة النوع الاجتماعي لمكافحة الهدر و الفشل المدرسي وتعزيز الدعم المدرسي، لا سيما في المناطق القروية والأحياء شبه الحضرية	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	وزارة الداخلية- المديرية العامة للجماعات الترابية الجماعات الترابية- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
P1.1 M1.3	تسريع وتيرة بناء الداخليات للفتيات، خاصة في المناطق القروية وتحسين خدماتها وإدارتها	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	وزارة الاقتصاد والمالية - وزارة الداخلية- المديرية العامة للجماعات الترابية- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
النتيجة 2.1: الفوارق المبنية على النوع بين "الفتيات والفتيان" بالمستوى الأدنى من المهارات الأساسية في التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم غير النظامي تم تقليصها.			
مؤشر الأثر 2.1: الفجوة بين الفتيات والفتيان على صعيد المهارات الأساسية في مستويات التعليم الثانوي والتعليم غير النظامي			
P1.1 M1.4	دمج مفاهيم المساواة بين النساء والرجال في الكتب المدرسية (الاعباء المنزلية، الشغل)،والقضاء على جميع الصور النمطية التي تتضمنها الكتب المدرسية، وتطوير مهارات المقاولاتية ، ومكانة النساء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد،	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة .	الناشرون، دور النشر، اليونسكو، المنظمات غير الحكومية مصممو الكتب المدرسية
P1.1 M1.5	تحسين ولوج الفتيات للتربية البدنية والرياضة، من أجل تعزيز اندماجهن الاجتماعي.	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين -المديريات الجهوية- الاتحادات الرياضية المغربية- الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
P1.1 M1.6	إطلاق حملة تواصل إعلامية على شبكات التواصل الاجتماعي حول أهمية تعليم الفتيات، والآثار الضارة لزواج القاصرات، والتعريف بنجاحات الفتيات في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، وتأثيرها على التنمية والنمو الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	رئاسة النيابة العامة - الجهات المانحة - المنظمات غير الحكومية - المجتمع المدني - الإعلام
P1.1 M1.7	تنظيم قوافل توجيهية على مستوى المدارس الثانوية، والاعدادية لتشجيع الفتيات على الالتحاق بتخصصات التكوين المهني التي يلجها عادة الذكور كالميكانيك والكهرباء وغيرها.	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	- وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات - مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل - وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
النتيجة3.1: مشاركة أفضل للنساء والفتيات في تكوينات التعليم العالي والتكوين المهني، والمستمر، وبرامج ما بعد محو الأمية، وبرامج اعتماد المهارات المكتسبة			
مؤشر الأثر 3.1: 1.3.1: معدل تسجيل الفتيات في المجالات العلمية، والتكنولوجية الجامعية 2.3.1: معدل تسجيل الفتيات بمسارات التكوين المهني			
P1.1 M1.8	تحسين ظروف إقامة الفتيات بمؤسسات التكوين البحري	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	قطاع الصيد البحري
P1.1 M1.9	ملاءمة التجهيزات، وتهيئة مراكز التكوين بهدف الرفع من عدد الفتيات المتخرجات من التكوين المهني الفلاحي	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	مديرية التعليم والتكوين والبحث بوزارة الزراعة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
P1.1 M1.10	تحسين جاذبية التكوين في مجال النوع الاجتماعي وتعزيز مقاربة نظم المعلومات الجغرافية داخل مؤسسات التكوين المهني الفندقي والسياحي	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	قطاع السياحة – مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي
P1.1 M1.11	الحفاظ على المستوى الحالي لالتحاق الفتيات بالتخصصات العلمية والتقنية الجامعية/ المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة	قطاع السياحة	المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة
P1.1 M1.12	تنفيذ برامج التكوين الإقامي، والتمرس المهني لفائدة الفتيات	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	قطاع الصناعة التقليدية

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
P1.1 M1.13	تعزيز برنامج الادماج في الشغل (مراكز التربية والتكوين، مراكز التكوين المهني بالتدرج) لفائدة الفتيات والنساء المستفيدات من تكوين تأهيلي أو مهني	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	التعاون الوطني
P1.1 M1.14	النهوض بحق ولوج الفتيات في وضعية إعاقة إلى «التعليم الدامج"	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
P1.1 M1.15	تعزيز قدرات الفتيات 18-14 سنة المستفيدات من "دار الطالبة" لتوجيههن وإدماجهن مستقبلاً في سوق الشغل (عمل مأجور أو خلق المقاولة)	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	قسم الطفولة، بالتنسيق مع التعاون الوطني
P1.1 M1.16	تعزيز ولوج النساء للتكوين المهني في إطار تنفيذ الشراكة المتعلقة بتكوين 10.000 عامل اجتماعي بحلول عام 2030	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية التنمية الاجتماعية
P1.1 M1.17	تكوين مجموعة من المكونين والمكونات في مجال النوع الاجتماعي، والمقاولة النسائية، والقيادة لفائدة خريجي المعهد الوطني للعمل الاجتماعي	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	المعهد الوطني للعمل الاجتماعي
P1.1 M1.18	تكوين وسطاء أسريين من بين العاملين الاجتماعيين بالمؤسسات متعددة الوظائف للنساء، في المدارس الإعدادية والثانوية، وفي الجمعيات، قادرين على التدخل لدى الأسر في وضعية هشاشة، وخاصة الأسر حيث تتحمل النساء وحدهن الأعباء والمسؤوليات العائلية، وذلك في ضواحي مدينة طنجة.	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	المعهد الوطني للعمل الاجتماعي
P1.1 M1.19	وضع آليات لتعزيز مكانة الفتيات، والمدرسات الشابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	شركاء القطاع الخاص - وزارة التحول الرقمي والوظيفة العمومية
P1.1 M1.20	تعميم تطبيق النظام الوطني للطالب المقاول في جميع الجامعات والمدارس الكبرى ومؤسسات التعليم العالي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	الجامعات
P1.1 M1.21	تعزيز الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية لفائدة الطالبات لتشجيعهن على مواصلة دراستهن - تحسين الظروف المعيشية للطالبات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	الجامعات
P1.1 M1.22	تعزيز قدرات النساء في الولوج إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها، وجعلها إضافة نوعية لحياتهن المهنية	التحول الرقمي والإصلاح الإداري	القطاعات الوزارية المصالح المركزية واللامركزية

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
P1.1 M1.23	وضع آلية خاصة بمحو الأمية الوالدية	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	الهياكل اللامركزية للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية- الشركاء الترابيين
النتيجة.4.1 مهارات معززة للنساء والفتيات في مجال المعلوميات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والمهارات الخفيفة			
مؤشر الأثر 4.1: تحسين معدل تحسن مهارات النساء والفتيات في مجال الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الشخصية			
P1.1 M1.24	إحداث منصة « أرضنا "	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
P1.1 M1.25	رقمنة وحدات التكوين المقدمة بمراكز التربية والتكوين ومراكز التدرج المهني	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	التعاون الوطني
مجموع تدابير المجال 1.		25	

المجال 2-التشغيل والريادة

الجدول 5: تدابير البرنامج1.1 - المجال 2: التشغيل والريادة

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
النتيجة 1.2: آليات التكوين والإدماج والتأهيل وتسهيل ولوج النساء إلى العمل اللائق تم وضعها.			
مؤشر الأثر 1.1.2: نسبة اندماج النساء المدربات بالوسط المهني			
P1.1 M2.1	إطلاق أنشطة تواصلية، وتوعوية للفتيات والنساء تهدف من جهة إلى تحفيزهن على التوجه نحو المهن وخلق المقاولة الصناعية، ومن جهة أخرى إلى محاربة الصور النمطية المرتبطة بالمهن الصناعية	وزارة الصناعة والتجارة	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
P1.1 M2.2	تحسين استفادة النساء من ورش هيكلة مهن العمل الاجتماعي التي تهدف إلى دعم تشغيل النساء، و خلق المقاولة النسائية (الاعتماد، التكوين التأهيلي، والتنقل، إلخ)	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية التنمية الاجتماعية
P1.1 M2.3	استغلال النتائج والتوصيات المنبثقة عن تقييم سياسة التشغيل الوطنية في مجال إدماج النساء	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل
P1.1 M2.4	تحسين مشاركة النساء في البرامج الحكومية المخصصة لتعزيز فرص الشغل مثل «أوراش»، «إدماج»، «تحفيز»، «تأهيل»، إلخ من خلال وضع إجراءات خاصة بكل برنامج	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل
P1.1 M2.5	دعم الإدماج الاقتصادي للنساء ضمن مبادرة "فضاءات عمل الشباب" لدعم الإدماج الاقتصادي للنساء (التعاون مع البنك الدولي)	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل
P1.1 M2.6	وضع خارطة طريق للنهوض بالرياضة النسائية 2023 - 2026	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	قطاع الرياضة
P1.1 M2.7	تعزيز حضور الفتيات والنساء في الدينامية الرياضية والأولمبية	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	قطاع الرياضة
P1.1 M2.8	تعزيز البرامج التكوينية المخصصة للأطر النسائية بقطاع الرياضة في أفق تطورهن في المهن الرياضية	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	قطاع الرياضة

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
P1.1 M2.9	تعزيز دمج الطالبات في الدورات التكوينية المختلفة للمعهد الملكي لتكوين الأطر	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	قطاع الرياضة
النتيجة.2.2 حقوق الشغل لفائدة النساء يتم احترامها ، والتمييز أثناء التوظيف والترقي تم القضاء عليه.			
مؤشر الأثر 2.2: نسبة تطور الشكاوى المقدمة من طرف النساء بأماكن العمل			
P1.1 M2.10	إنشاء آليات لمكافحة التمييز ضد النساء عند التوظيف، والنهوض بالمساواة المهنية بين النساء والرجال في القطاع الخاص.	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل - الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالتحول الرقمي وإصلاح الإدارة
		وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل
P1.1 M2.11	وضع برنامج للتعبئة، والرقابة الفعالة لهيئة التفتيش حول مقاربة النوع، والمساواة بين النساء والرجال في العمل	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل
. النتيجة 3.2: آليات انتقال المرأة إلى القطاع المهيكل، والإدماج في أنظمة الحماية الاجتماعية، تم تطويرها وتنفيذها وضمان استدامتها.			
مؤشر الأثر 3.2: تطور نسبة النساء المنخرطات في نظام الحماية الاجتماعية			
P1.1 M2.12	مواكبة توسيع نظام الحماية الاجتماعية للنساء العاملات، والنساء المقاولات أو النساء المنخرطات في التعاونيات، الخ	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	القطاعات والمؤسسات المسؤولة عن تعميم الحماية الاجتماعية
.النتيجة4.2: ولوج أفضل للنساء إلى مناصب المسؤولية واتخاذ القرار، وإلى الهيئات التمثيلة بالقطاعين العام والخاص			
مؤشر الأثر 1.4.2 - تطور نسبة تمثيل النساء في الهيئات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية (بالقطاعين العام والخاص) مؤشر الأثر: 2.4.2 - تطور نسبة النساء المعينات في مناصب المسؤولية (بالقطاعين العام والخاص)			
P1.1 M2.13	تنفيذ برنامج تكويني لتعزيز ولوج النساء الى مناصب المسؤولية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
P1.1 M2.14	إعطاء الأولوية لتعيين النساء في مناصب المسؤولية في حالة التساوي في الكفاءة مع نظرائهن من الرجال	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	المكتب الوطني للصيد
P1.1 M2.15	وضع «كوطا» إلزامية لضمان تواجد النساء والرجال بمجالس إدارة الشركات المساهمة التي تدعو الجمهور الى الاكتتاب	وزارة الصناعة والتجارة	
P1.1 M2.16	إنشاء نظام لدعم ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية في القطاع العام	وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	القطاعات الوزارية
P1.1 M2.17	إرساء نظام لدعم ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية في القطاع الخاص على المستويين المركزي والجهوي	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالتحول الرقمي وإصلاح الإدارة - وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
P1.1 M2.18	وضع الاجراءات التشريعية المتعلقة بآلية "كوتا دنيا" للنساء في مجالس الإدارة أو مجالس الرقابة وهيئات حكامة والشركات الخاصة وإدراج بنود المساواة بين النساء والرجال في مدونة الحكامة	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	وزارة الاقتصاد و المالية - وزارة الصناعة والتجارة
P1.1 M2.19	وضع برنامج للتكوين والتوجيه لمساعدة النساء الموظفات على تطوير مهاراتهن، والتنمية الشخصية، والأدوات الرقمية والتواصل والقيادة والمعرفة اللازمة للولوج إلى مناصب المسؤولية	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	قطاع الشؤون الخارجية
P1.1 M2.20	تعزيز قيادة النساء العاملات في قطاع التواصل للولوج إلى مناصب المسؤولية ولهيئات الحكامة	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	قطاع التواصل
مجموع تدابير المجال 2.		20	

المجال 3: المبادرة المقاولاتية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الجدول 6: تدابير البرنامج 1.1 - المجال 3. المبادرة المقاولاتية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
النتيجة 1.3 آليات معززة للنهوض بريادة الأعمال من خلال إدماج بعد النوع الاجتماعي والتمييز الإيجابي لفائدة النساء			
مؤشر الأثر 1.3 نسبة تطور عدد النساء المستفيدات من آليات تعزيز ريادة الأعمال (حسب كل برنامج)			
P1.1 M3.1	دعم المقاولة النسائية في إطار البرنامج الحكومي «فرصة» من خلال إطلاق حصص دعم مخصصة للنساء من شأنها تعزيز مقاربة النوع (التمييز الإيجابي لصالح النساء)	قطاع السياحة	الجمعية المغربية للهندسة السياحية بمشاركة القطاعات المعنية
P1.1 M3.2	تعزيز المهارات التقنية، والتدبيرية للنساء الحرفيات	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	قطاع الصناعة التقليدية
P1.1 M3.3	مواكبة النساء في مسار التمكين الاجتماعي والاقتصادي في إطار برنامج "جسر التمكين والريادة "/ المقاولة بتنفيذ من وكالة التنمية الاجتماعية	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	وكالة التنمية الاجتماعية
P1.1 M3.4	دعم وتوعية النساء بخلق المقاولة من خلال تسهيل الإجراءات، ودعمهن، ومصاحبتهن على المدى الطويل	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل الاتحاد العام لمقاولات المغرب
P1.1 M3.5	دعم الإبداع الفني للنساء وتشجيع المقاولة الثقافية التي تخلقها نساء	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	قطاع الثقافة
P1.1 M3.6	دعم تمكين النساء من خلال برنامج الدعم للجمعيات البيئية وتشجيع المقاولة النسائية الخضراء	وزارة انتقال الطاقة والتنمية المستدامة	جميع الشركاء المشاركين في الإدارة البيئية والانتقال الطاقي
النتيجة 2.3: ولوج أفضل للنساء لمصادر التمويل والقروض ووسائل الإنتاج (الأراضي، التجهيزات، وغير ذلك) مع استهداف تقليص الفجوة بين النساء والرجال			
مؤشر الأثر 2.3: معدل تطور المقاولة النسائية			

P1.1 M3.7	تشجيع المقاولة النسائية في مجال تربية الأحياء المائية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية
P1.1 M3.8	برنامج لتعزيز ورفع دخل النساء المزارعات، ورئيسات الضيعات من خلال التطوير أو إعادة التوجيه نحو زراعة الأشجار المثمرة، وتطوير تربية النحل، وتثمين المنتوج، وتسويقه	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	مديرية تنمية المناطق القروية والمناطق الجبلية
P1.1 M3.9	تعزيز مشاركة النساء في برامج تنمية الاستشارة الفلاحية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
P1.1 M3.10	وضع بنك لأفكار مشاريع تشكل النساء 25% من مجموع المستفيدين خلال الفترة 2023 - 2026	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
P1.1 M3.11	إنشاء منحة "النوع" تضاف إلى منحة الاستثمار بهدف تعزيز عمل النساء	وزارة الصناعة والتجارة	الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة
P1.1 M3.12	تنفيذ برنامج « We-Fi" (مبادرة تمويل رائدات الأعمال) لدعم النساء المقاولات (مديرات الأعمال) والنساء المتعاونات	وزارة الصناعة والتجارة	الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة
P1.1 M3.13	تشجيع انخراط النساء بغرف التجارة والصناعة، والخدمات لتسهيل حصولهن على الدعم، والمواكبة عن قرب	وزارة الصناعة والتجارة	
P1.1 M3.14	تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لصالح النساء الرياضيات اللواتي تتولين إدارة "المركبات السوسيو رياضية للقرب"	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	قطاع الرياضة
النتيجة 3.3: ميكانيزمات أفضل لإحداث وتشغيل التعاونيات، مع استهداف النساء كأولوية			
مؤشر الأثر 3.3: نسبة التعاونيات النسائية التي استفادت من ميكانزمات التشغيل والحكامة المعدلة			
P1.1 M3.15	تأطير التعاونيات من منظور النوع الاجتماعي	وزارة الزراعة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	قطاع الصيد البحري
P1.1 M3.16	دمج بعد النوع الاجتماعي في زراعة الأركان	وزارة الزراعة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	الوكالة الوطنية لتنمية الواحات ومناطق الأركان - الرشيدية
P1.1 M3.17	وضع وتنفيذ منظومة لتحسين خلق وإدارة وتطوير التعاونيات مع التركيز على التعاونيات النسائية	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

النتيجة 4.3: دعم خاص مهيكل ومفعل لفائدة لنساء بالتعاونيات وادماجهن بقنوات البيع والتسويق ، والدعم المالي			
مؤشر الأثر 4.3: نسبة ارتفاع التعاونيات النسائية التي تسجل ارتفاعا في دخلها السنوي			
P1.1 M3.18	تعزيز تنفيذ برنامج دعم التعاونيات النسائية في قطاع تربية الأحياء المائية	وزارة الزراعة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية
P1.1 M3.19	تطوير وإطلاق خطة تأهيل التعاونيات النسائية الناشطة في قطاع الصيد البحري، ودعمها للولوج إلى الأسواق	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	قطاع الصيد البحري
P1.1 M3.20	تعزيز إدماج النساء بالمناطق المحمية البحرية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	قطاع الصيد البحري
P1.1 M3.21	تعزيز تنفيذ برنامج دعم التعاونيات في القطاع الفلاحي مع التركيز على التعاونيات النسائية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	وكالة التنمية الزراعية
P1.1 M3.22	تحسيس الجماعات الترابية بأهمية دعم خلق المقاولة النسائية، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.	وزارة الداخلية	المديرية العامة للجماعات الترابية
P1.1 M3.23	دعم إدماج النساء في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	وكالة التنمية الاجتماعية
مجموع تدابير المجال 3.		23	

المجال 4: دعم النساء بالوسط القروي وفي وضعية هشاشة

الجدول 7: تدابير البرنامج 1.1 - المجال 4: دعم النساء بالوسط القروي وفي وضعية هشاشة

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
النتيجة 1.4: النساء بالوسط القروي والنساء في وضعية هشة يستفدن من تدابير خاصة في التكوين ومحاربة الأمية الوظيفية مع تعزيز إدماجهم المهني			
مؤشر الأثر: 1.4			
مؤشر الأثر 1.1.4: تطور نسبة وصول النساء والفتيات بالمناطق القروية إلى محو الأمية الوظيفية			
مؤشر الأثر 2.1.4: تطور نسبة حصول الطفلات في المناطق القروية على التكوين المهني مؤشر الأثر 3.1.4: تطور نسبة الإدماج المهني للنساء والفتيات في المناطق القروية			
P1.1 M4.1	دعم المنظمات النسائية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بهدف تسهيل ولوجها إلى الأسواق (موارد متاحة بشكل تعاضدي في إطار اتفاقيات الشراكة مع المجالس الجهوية)	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
P1.1 M4.2	دعم برنامجي "لالة المتعاونة" و"الجيل المتضامن":	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
P1.1 M4.3	تعزيز مشاركة النساء في برنامج "مؤازرة"	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
P1.1 M4.4	التكوين وبناء قدرات التعاونيات النسائية	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
P1.1 M4.5	تعزيز مشاركة النساء السجينات في مختلف برامج إعادة الإدماج والتمكين	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
P1.1 M4.6	تعزيز مبادرات التواصل حول عروض التكوين المهني، والتشغيل المتاحة لفائدة النساء المهاجرات واللاجئات في المغرب	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	قطاع المغاربة المقيمين بالخارج
النتيجة 2.4: النساء بالوسط القروي، والنساء في وضعية هشاشة اللواتي يشتغلن بالقطاع غير المهيكل، تم دعمهن على المستويين اللوجستي والتقني، وإدماجهن في القطاع المهيكل، وبرامج الحماية الاجتماعية.:			
مؤشر الأثر 2.4			
مؤشر الأثر 1.2.4: تطور نسبة نشاط النساء في المناطق القروية والنساء في وضعية هشاشة			

مؤشر الأثر 2.2.4: تطور نسبة الانخراط في الحماية الاجتماعية للنساء في المناطق القروية والنساء في وضعية هشاشة			
P1.1 M4.7	إطلاق خطة لتحسين ظروف عمل النساء القرويات في وضعية هشاشة العاملات على الساحل البحري من حيث تزويدهن بمعدات العمل الصغيرة	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	قطاع الصيد البحري
P1.1 M4.8	الاختيار مستقبلا لمديرات الأصول المحدثة في إطار برامج التنمية المندمجة للسياحة القروية، والطبيعية بالجهات الجنوبية (الداخلة وكلميم والعيون) وفق مقاربة النوع الاجتماعي	قطاع السياحة	الشركة المغربية للهندسة السياحية بالتعاون مع القطاعات المعنية
P1.1 M4.9	تنفيذ برنامج دعم للنساء ذوات الدخل المنخفض والعاملات في قطاع التجارة من أجل رقمنة نشاطهن في أفق خلق دخل إضافي لهن (إجراء مشروط بتوفر الميزانية أو دعم تقني)	وزارة الصناعة والتجارة	
P1.1 M4.10	تعزيز الإدماج المهني ودعم الأنشطة المدرة للدخل لصالح النساء في وضعية إعاقة	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية النهوض بحقوق الأشخاص في إعاقة
P1.1 M4.11	استخدام الوحدات المتنقلة التابعة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات الخاصة بإدماج النساء، وخاصة الوحدات الموجودة بالمناطق القروية، وشبه الحضرية، والأحياء الهشة	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل – الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
P1.1 M4.12	تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني العامل في مجال دمج النساء في وضعية هشاشة	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل – الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
P1.1 M4.13	دعم التمكين الاقتصادي للنساء المهاجرات، واللاجئات بالمغرب	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	قطاع المغاربة المقيمين بالخارج
P1.1 M4.14	مواكبة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل النساء القرويات، والنساء في وضعية هشاشة	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	القطاعات والمؤسسات المسؤولة عن تعميم الحماية الاجتماعية
P1.1 M4.15	برنامج التنمية الترابية الشامل والمندمج للمناطق في وضعية هشاشة	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.	قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير
P1.1 M4.16	برنامج التنمية المندمجة للمركز القروي الناشئ بزو بإقليم أزيلال	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.	قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير

P1.1 M4.17	تحسين ظروف السكن؛ دعم الأنشط المدرة للدخل، والتمكين المالي للمرأة من خلال الدعم التقني والمالي	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
P1.1 M4.18	تعزيز ولوج الفتيات القرويات للماء الصالح للشرب بالمدارس القروية	وزارة التجهيز والمياه	وزارة التجهيز والمياه - وزارة التربية الوطنية
النتيجة 3.4: النوع الاجتماعي مدمج فعليا في كل مبادرات الإدماج الاقتصادي ومبادرات توفير فرص الشغل للنساء في الوسط القروي والنساء في وضعية هشة، وذلك في كل القطاعات (الفلاحة، الصيد، السياحة، الصناعة التقليدية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وغير ذلك)			
مؤشر الأثر 3.4: **1.3.4: نسبة تطور عدد النساء في الوسط القروي اللواتي تمت مواكبتهن وإدماجهن المهني** **2.3.4: نسبة تطور عدد النساء في وضعية هشة اللواتي تمت مواكبتهن وإدماجهن المهني**			
P1.1 M4.19	وضع مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء في الوسط القروي	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
P1.1 M4.20	مواصلة إحداث "دار الصانعة" لتقديم الدعم للنساء الحرفيات في المناطق القروية	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	قطاع الصناعة التقليدية
M4.21	الدعم الفني للحرفيات عضوات وحدات الإنتاج في استخدام علامات الجودة	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	قطاع الصناعة التقليدية
P1.1 M4.22	تطوير وتنفيذ إطار لدعم الأطفال (18-14 عامًا) الذين يغادرون مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال بعد سن 18 سنة لتمكينهم الاجتماعي والاقتصادي مع التركيز بشكل خاص على الفتيات	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين بالتنسيق مع التعاون الوطني
P1.1 M4.23	بلورة ووضع وسائط رقمية للإخبار والتوجيه بالدارجة والأمازيغية لفائدة النساء بالمناطق القروية	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل - الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
النتيجة 4.4: آليات السلامة والتفتيش والمراقبة بالوسط القروي قد تم وضعها بالإضافة إلى أماكن العمل المنزلي بالوسط الحضري			
مؤشر الهدف 4.4: معدل التغير في حالات الانتهاكات المرصودة المتعلقة بسلامة وظروف عمل النساء في المناطق القروية وفي أماكن العمل المنزلية			
P1.1 M4.24	برمجة مراقبة ظروف الشغل في القطاع الفلاحي كأولوية بالبرنامج الوطني لتفتيش الشغل	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل
مجموع تدابير المجال 4.		**24**	

المجال 5: بيئة محفزة ومستدامة

الجدول 8: تدابير البرنامج 1.1 - المجال 5. بيئة محفزة ومستدامة

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
النتيجة 1.5: المقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة باستدامة التمكين الاقتصادي للمرأة تمت مراجعتها، وتعزيزها			
مؤشر الأثر 1.5: نسبة تطور عدد المقتضيات القانونية والتنظيمية التي تمت مراجعتها في إطار تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء			
P1.1 M5.1	تحسين الأداء الاجتماعي المرتبط بالنوع الاجتماعي للشركات الصناعية بالمناطق الصناعية	وزارة الصناعة والتجارة	وزارة الصناعة والتجارة
P1.1 M5.2	تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والريادة من خلال اعتماد أو مراجعة الإطارات التنظيمية المعتمدة داخل القطاعات والشركات والمؤسسات العامة والجماعات الترابية	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية المرأة
P1.1 M5.3	تحديد ومراجعة المقتضيات الرامية إلى مكافحة التميز بأماكن العمل، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للنساء في مختلف النصوص القانونية.	وزارة العدل	
P1.1 M5.4	تعزيز ولوج النساء للخدمات التي يوفرها صندوق التكافل العائلي	وزارة العدل	
النتيجة 2.5: تدابير مالية وضريبية تم اعتمادها لفائدة تشغيل النساء وخلق المقاولة، والريادة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.			
مؤشر الأثر 2.5: نسبة تطور خلق فرص العمل الجديدة والمقاولات النسائية بعد اعتماد التدابير المالية والضريبية			
P1.1 M5.5	تعزيز ولوج المستثمرين للمنحة البالغة 3% المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار لتشجيع قابلية تشغيل النساء	وزارة المكلفة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتوجيه وتقييم السياسات العامة	الاستثمار والتوجيه وتقييم السياسات العامة
P1.1 M5.6	إنشاء نظام محفز يساعد على إنشاء وتمكين واستدامة الشركات التعاونية حسب خصوصيات كل جهة	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
P1.1 M5.7	التعزيز والنهوض بالمبادرة المواطنة لجائزة المساواة المهنية	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل
P1.1 M5.8	تنفيذ نظام التحفيز لإنشاء الشركات والتعاونيات وفقا لخصائص كل جهة	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل - الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وزارة السياحة والصناعة التقليدية
النتيجة 3.5: التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، تم تعزيزه من خلال رافعات متعددة			
مؤشر الأثر 3.5: نسبة تطور عدد النساء المستفيدات من التدابير المتخذة للتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة (النقل الجماعي، ودور الحضانة، وأشكال العمل الجديدة، وما إلى ذلك)			
P1.1 M5.9	تعميم مرحلة التعليم الاولي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و5 سنوات، وتعبئة مربيات ومربين مؤهلين	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	وزارة الداخلية/المبادرة الوطنية للتنمية البشرية /الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الجمعيات
P1.1 M5.10	دعم إنشاء دور حضانة اجتماعية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية (طلب عروض المشاريع)، ومع الجماعات والتعاون الوطني	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	قسم الأسرة
P1.1 M5.11	تفعيل خدمات مساعدة الأسر «جسر الأسرة» (شباك وحيد متخصص بتقديم خدمات الاستقبال والتوجيه للأسر، دور حضانة اجتماعية؛ المراكز النهارية للمسنين، الخ.)	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	قسم حماية الأسرة والأشخاص المسنين
P1.1 M5.12	توسيع عرض مؤسسات الرعاية الاجتماعية بهدف ضمان الانصاف الترابي، وتحسين جودة تقديم الخدمات للنساء في الأوضاع الصعبة	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	التعاون الوطني
P1.1 M5.13	تحويل رياض الأطفال إلى دور حضانة اجتماعية	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	التعاون الوطني
P1.1 M5.1٤	إنشاء مهنة مربية حضانة يمكنها القيام برعاية الأطفال في منزلها الخاص وفق دفتر للتحملات، وترخيص مسبق من الجهات المختصة. (تكوين متخصص في مساعدة الحضانة، والاعتماد، والفضاءات المجهزة والآمنة، والأنشطة الملائمة)	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية التنمية الاجتماعية

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
P1.1 M5.15	تطوير خدمات رعاية الأشخاص المسنين والأشخاص غير المستقلين في البيت وفي مؤسسات الرعاية الاجتماعية وضمان توسيع التغطية الترابية	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية التنمية الاجتماعية -قسم حماية الأسرة والأشخاص المسنين
P1.1 M5.16	تعزيز وتشجيع اللجوء إلى استخدام أنماط العمل الجديدة (العمل عن بعد، العمل بدوام جزئي، ساعات العمل المرنة، إلخ) وملاءمة أوقات العمل داخل الشركات	وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	قطاع التشغيل
P1.1 M5.17	التحليل المبني على مقاربة النوع الاجتماعي لعملية التحول الرقمي داخل الإدارة العمومية	وزارة الانتقال الرقم وإصلاح الإدارة	
P1.1 M5.18	إحداث حضانة داخل الوزارة كإجراء للتوفيق بين الحياة المهنية والشخصية، بهدف تسهيل ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	قطاع الشؤون الخارجية
النتيجة 4.5: مأسسة النوع الاجتماعي في الهيئات والمؤسسات والمقاولات والسياسات تم استكمالها، وآليات للتواصل والتحسيس والرقمنة والتتبع والتقييم وفق مقاربة تدعم الاستدامة تم تطويره.			
مؤشر الأثر 4.5: **مؤشر الأثر 1.4.5: نسبة تطور في تمثيلية النساء بهيآت "النوع"، والهيئات الاقتصادية والمهنية** **مؤشر الأثر 2.4.5: نسبة التقدم في تنفيذ تدابير برنامج التمكين والريادة**			
P1.1 M5.19	تعزيز قدرات هيئات الإنصاف وتكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي الترابية والمنتخبين فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء والريادة، ودمج النوع الاجتماعي في خطط التنمية الترابية، والقيادة النسائية.	وزارة الداخلية	المديرية العامة للجماعات الترابية
P1.1 M5.20	دراسة جدوى لدمج مقاربة النوع الاجتماعي في خارطة الطريق المتعلقة بالنهوض بمناخ الأعمال		
P1.1 M5.21	إدراج بمدونة الحكامة الرشيدة للشركات والمؤسسات العامة التي يجري تحديثها وتطويرها حاليا، آلية الكوطا لصالح ولوج النساء إلى الهيئات التداولية للشركات الكبرى العامة والخاصة	الوزارة المكلفة لدى رئيس الحكومة بالاستثمار والتوجيه وتقييم السياسات العامة	استثمار والتوجيه وتقييم السياسات العامة
P1.1 M5.22	تطوير ووضع قاعدة بيانات إحصائية حول التشغيل /ريادة الأعمال النسائية	وزارة الصناعة والتجارة	الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
P1.1 M5.23	تنفيذ استراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي والمساواة والتمكين الاقتصادي للنساء والريادة على المستويين الوطني والجهوي في إطار الاتحاد العام لمقاولات المغرب	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	مديرية المرأة - الاتحاد العام لمقاولات المغرب
P1.1 M5.24	دعم مبادرات المجتمع المدني لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والريادة	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية المرأة
P1.1 M5.25	تطوير واستغلال منصة رقمية بين قطاعية لقيادة وتتبع تنفيذ اجراءات الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023 - 2026، وبرامجها الثلاثة.	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية المرأة
P1.1 M5.26	تطوير وتنفيذ خطة تواصل مخصصة لدعم تنفيذ برامج خطة الحكومية الثالثة للمساواة مع التركيز بشكل خاص على برنامج 1.1 التمكين الاقتصادي والريادة	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية المرأة
P1.1 M5.27	التوطين الترابي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023 - 2026 والتوطين على مستوى 03 جهات و 09 أقاليم و جماعات نموذجية	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية المرأة
P1.1 M5.28	تتبع ودعم تنفيذ البرنامج 1.1 التمكين الاقتصادي والريادة في جميع الجهات (التمكين الاقتصادي والريادة)	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	مديرية المرأة
P1.1 M5.29	الانتهاء من التحليلات القطاعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وتنزيل مقاربة النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات القطاعية المستقبلية وتلك التي يجري تطويرها ومراجعتها حاليا.	وزارة الاقتصاد و المالية	مركز التميز للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي
P1.1 M5.30	تعميم إنشاء خلايا /هياكل النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات الوزارية	وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	القطاعات الوزارية
P1.1 M5.31	تعميم إنشاء خلايا /هياكل النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات الوزارية	وزارة الاقتصاد والمالية	مركز الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي
P1.1 M5.32	دعم وبناء قدرات القطاعات الوزارية في ادماج مقاربة النوع، والتمكين الاقتصادي للنساء والريادة في البرامج والمخططات والمبادرات التي توفر فرص الشغل من خلال مسارات تخطيط الميزانية (مشاريع نجاعة الأداء)	وزارة الاقتصاد والمالية	مركز الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

البرنامج 1.1 "التمكين الاقتصادي والريادة"			
رقم الإجراء	الإجراءات	القطاع المسؤول	القطاعات والمؤسسات الشريكة في التنفيذ
P1.1 M5.33	دعم تنفيذ مشروع وسم النوع الاجتماعي للميزانية	وزارة الاقتصاد والمالية	مركز الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي-
P1.1 M5.34	إجراء دراسة حول تكلفة الفرص الاقتصادية والاجتماعية للتمكين الاقتصادي للنساء القرويات	المندوبية السامية للتخطيط	
P1.1 M5.35	إجراء دراسة تحليلية حول استعمال الزمان بمعطيات مبنية على النوع الاجتماعي	المندوبية السامية للتخطيط	
M5.36	قياس فصلي (3 أشهر) لمعدل حضور النساء حسب الفئات المهنية، وحسب المناطق الجغرافية في برامج التواصل في الاعلام السمعي البصري المقنن	الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري	
M5.37	إنشاء لجنة مكلفة بأوضاع المرأة بالوزارة على منوال تجربة وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	قطاع الشؤون الخارجية
مجموع تدابير المجال 5		37	

1. لائحة الرسومات والجداول

الرسم 1: بنية الإطار الاستراتيجي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023 - 2026 7

الرسم 2: المكونات الأساسية لمفهوم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات 10

الرسم 3: هيكلة البرنامج 1.1- التمكين الاقتصادي والريادة 14

الرسم 4: الهيكلة المؤسساتية للتنسيق وقيادة الخطة الحكومية الثالثة للمساواة على المستوى الوطني 23

الرسم 5: للتصميم المؤسساتي لحكامة وتنسيق الخطة الحكومية الثالثة للمساواة على المستوى الترابي 25

الرسم 6: تخطيط عام لمنظومة حكامة وقيادة الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 26

الجدول: 1 الإطار المنطقي للبرنامج 1.1 «التمكين الاقتصادي والريادة» 15

الجدول 2: خلاصة تدابير البرنامج 1.1 حسب المجالات 17

الجدول 3: الميزانية السنوية الإجمالية للبرنامج 1.1 20

الجدول 4: تدابير البرنامج 1.1 - المجال 1: التربية والتكوين 29

الجدول 5: تدابير البرنامج1.1 -المجال 2: التشغيل والريادة 33

الجدول 6: تدابير البرنامج 1.1 - المجال 3. المبادرة المقاولاتية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني 36

الجدول 7: تدابير البرنامج 1.1 - المجال 4: دعم النساء بالوسط القروي وفي وضعية هشاشة 39

الجدول 8: تدابير البرنامج 1.1 - المجال 5. بيئة محفزة ومستدامة 42

social.gov.ma